

مجلس الوزراء برئاسة الملك يثمن الأوامر بدعم أسر الضمان الاجتماعي وإعانة المعوقين

الإرام وكيل الحجاج بتقديم ضمان بنكي بمبلغ 100 ألف ريال وتعديلات على نظام نقل الحجاج

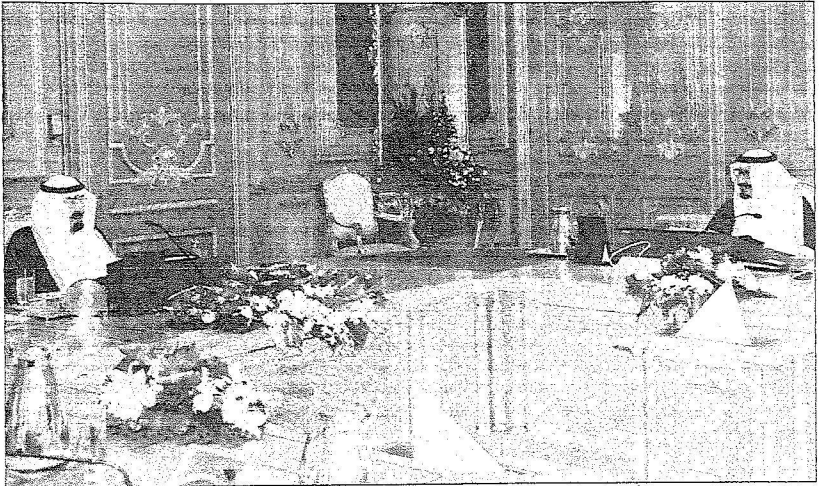
واس - مكة المكرمة

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود حفظه الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء مساء أمس الأول بقصر الصفا بمكة المكرمة - وفي مستهل الجلسة - نوه خادم الحرمين الشريفين باحفاء المملكة باليوم الوطني الثامن والسبعين الذي صادف أمس، وتوجه بحفظه الله إلى المولى القدير والشكر والثناء والحمد على ما من به على هذه البلاد من نعم، وفي مقدمتها ما قامت عليه هذه الدولة منذ توحيدها على يدي مؤسسها جلالة الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود رحمه الله تعالى، من تصكك بكتاب الله جل وعلا، وسنة نبيه عليه الصلاة والسلام، وشهد خادم الحرمين الشريفين على أن الاحتفاء بهذه المناسبة يعني الحفاظ على منجزات الوطن، وبما يكمل جد وإخلاص وتفاؤل نحو نمائه وازدهاره، ويعني تكريس إسهامات الملكة في وحدة الأمة وتماسكها واستقرارها، ويعني تأمين دورها في سلام واستقرار العالم، وسعيها نحو حسن التعايش والتعاون بين أمم وشعوب العالم عبر ما تنطوي عليه كضارته من مفترق إنساني، كما أطع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل البحوث والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع الماضي مع عدد من قادة الدول ومبعوثيهم حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والشؤون العالمية، ودون حفظه الله بلكائه مع الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية مساء الأحد الماضي وبما يربط

بين البلدين الشقيقين من وشائج القربى والصيرة والمحدد، وبين وزير الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني في بيانه عقب الجلسة، أن المجلس أعرب في هذا الصدد عن استنكاره وشجبه للأعمال الإرهابية التي شهدتها ضمام الأرباء الماضي وعن عزائه للشعب اليمني الشقيق وأسر الضحايا الأريباء، كما أكد المجلس على أن الإرهاب هو آفة العصر التي يتوجب على الجميع مكافحتها والتصدي للجذور الفكرية التي تتصلق منها، كما أكد المجلس أيضاً على دعم الملكة لباكستان الشقيقة أمام ما تواجهه من مد إرهابي يستهدف وحدثها الوطنية ويحصد أرواح الأبرياء دون واز ديني أو أخلاقي أو سياسي، وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس استعرض بعد ذلك في جملة من القضايا الاقتصادية، بما ذلك من تقرير مصلحة الإحصاءات العامة حول انخفاض معدل البطالة بين المواطنين من هم في الخامسة عشرة من العمر فأكثر بنسبة 4ر1 في المائة إلى معدل 8ر9 في المائة من مستواه السابق البالغ 2ر1 في المائة وما يمثله ذلك من تطور ملموس في مسار استيعاب العمالة الوطنية في سوق العمل، وتنعو إيجابي للاقتصاد الوطني، وزيادة كفاءة مؤسسات التدريب والتعليم، وثمن المجلس الأوامر الملكية التي صدرت خلال الأسبوعين الماضيين وخصت أحد الفئات حاجة في المجتمع، حيث تم تخصيص مليار و500 مليون ريال للأسر التي يرعاها الضمان الاجتماعي، كما تم زيادة الإعانة السنوية المخصصة

للمعوقين بنسبة 100 في المائة وإلى جميع الفئات المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية، وأقاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس نظر بعد ذلك في جدول أعماله، واتخذ من القرارات ما يلي: أولاً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (42/61) وتاريخ 18/10/1429هـ، قرر مجلس الوزراء إدخال تعديلات على نظام نقل الحجاج الصادر بالرسوم الملكي رقم (م/58) وتاريخ 12/12/1425هـ ومن أبرز هذه التعديلات ما يلي: أولاً: تعديل الفقرة (3) من المادة (الثانية) من النظام المشار إليه لتكون بالنص الآتي: يلتزم الوكيل مهما تعددت وكالاته أو الناقل السعودي بأن يقدم ضماناً بنكياً غير مشروط وغير قابل للإلغاء بمبلغ لا يقل عن مائة ألف ريال ولا يزيد على مائتي ألف ريال للهيئة العامة للطيران المدني أو المؤسسة العامة للموانئ باسم وزارة الحج، لتغطية جميع المبالغ التي تستحق في ذمته عن إياشة الحجاج وسكنهم وعليه تكملة قيمة الضمان إلى نصه في حالة استخدامه أو جزء منه ثانياً: تعديل المادة السابعة عشرة من النظام المشار إليه لتكون بالنص الآتي: يتم إثبات مخالقات أحكام هذا النظام بموجب محاضر يتخذها مندوب من وزارة الحج وآخر من وزارة الداخلية (الديريية العامة لتجارات) ووكيل الناقل أو مندوبه وإذا كان الخالف ناقلاً جويًا أو بحريًا فإنه يفتسرك في إثبات المخالفة مندوب من الهيئة العامة

للتيران المدني أو المؤسسة العامة للموانئ بحسب الأحوال مع مراعاة عدم الإخلال بحكم المادة (الثانية) والسنتين بعد المائة) من نظام الطيران المدني وتحال الحاضر المذكورة إلى اللجان المختصة المنصوص عليها في المادتين (الثامنة عشرة) و(التاسعة عشرة) من هذا النظام. ثالثاً: تعديل المادة (الثامنة عشرة) من النظام المشار إليه لتكون بالنص الآتي: تتولى النظر في مخالقات ناقلي الحجاج القادمين عن طريق الجو أو البحر (النصوص عليهم في هذا النظام) لجنة مكونة من ممثلين عن: وزارة الداخلية (الديريية العامة لتجارات) ووزارة الحج، وممثل عن الهيئة العامة للطيران المدني، وممثل عن المؤسسة العامة للموانئ بحسب الأحوال رابعاً: تعديل الفقرة (1) من المادة (التاسعة عشرة) من النظام المشار إليه لتكون بالنص الآتي: تتولى النظر في مخالقات ناقلي الحجاج القادمين عن طريق البحر (المخصص عليها في هذا النظام) لجان تشكل في المنافذ البرية مكونة من ممثلين عن: وزارة الداخلية (الديريية العامة لتجارات) ووزارة الحج، ووزارة المالية (مصلحة الجمارك) ووزارة النقل إلى آخر ما جاء في هذا البند. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك، ثانياً: بعد النظر في قراري مجلس الشورى رقم (22/34) وتاريخ 16/5/1427هـ، وقرم (69/102) وتاريخ 26/11/1429هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على



خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه مجلس الوزراء

(واس)

للتحقق من مدى ملائمة هذا النظام والالتزامات المترتبة عليه واقتراح معالجاتها وما قد يحتاجه من تعديلات وتعرض نتائج المراجعة على وزير العمل ليرفعها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بتوصياتهم.

3- تعديل الفقرة (6) من المادة السادسة من النظام وذلك بحذف عبارة «... والشؤون الاجتماعية»، لتكون بالنص الآتي: «6 - يصدر وزير المالية بالاتفاق مع وزير العمل اللائحة التنفيذية».

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

ليكون آخر الفقرة بالنص الآتي: «فإنه يحسب المعاش المستحق عن المدينين...».

2- تعديل الفقرة (4) من المادة السادسة من النظام لتصبح بالنص الآتي: «4 - يراجع هذا النظام والدراسات الإكتوارية عن التكاليف المالية التي قد يحتملها أي من النظامين كلما اقتضى الأمر، عن طريق لجنة يرأسها وكيل من وزارة العمل ويشترك فيها ممثلون من وزارة المالية، ووزارة الخدمة المدنية، والمؤسسة العامة للتقاعد والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وذلك

تأشراً: بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (7/7) وتاريخ 1429/3/29هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل المادتين (الرابعة) و(السادسة) من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري من جهة ونظام التأمينات الاجتماعية من جهة أخرى، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) وتاريخ 1424/7/23هـ، وذلك على النحو التالي:

1- تعديل عبارة (عن المادتين) الواردة في الفقرة (2) من البند (ثانياً) من المادة الرابعة من النظام إلى عبارة (عن المدينين)،

الإستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة، بالصيغة المرفقة بالقرار، أبرز ملامح الإستراتيجية:

- تهدف الإستراتيجية الوطنية للصحة والبيئة المشار إليها في هذا القرار إلى المحافظة على سلامة البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور، وتوفير بيئة صحية نظيفة، كما تهدف إلى تنمية القدرات الوطنية الفعالة القادرة على العمل في هذا المجال.

إعداد وتنفيذ برامج التثقيف الصحي للمواطنين في شأن المخاطر التي تهدد سلامة الغذاء وطرق الوقاية منها.